الأمم المتحدة

A/RES/62/197

Distr.: General
22 February 2008

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون
البند ٥٤ (ط) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/62/419/Add.9*)]

٦٢/١٩٧ - تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٣/٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢١٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٥/٢٠٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٦/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٨/٢١٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/١٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المتعلقة بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تلاحظ أن البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ أسهم في إذكاء الوعي بالدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فيما يتصل بإمدادات الطاقة العالمية،

وإذ تكرر تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(٢)] والمبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١[(٣)]، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٤] بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى عقد مؤتمر بيجين الدولي للطاقة المتجددة يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، لمتابعة المؤتمر الدولي لمصادر الطاقة المتجددة، المعقود في بون، ألمانيا، في الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وإذ تلاحظ عرض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عقد مؤتمر واشنطن الدولي للطاقة المتجددة في الفترة من ٦ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨،

وإذ ترحب بالمبادرات الرامية إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد على أن زيادة استخدام وتعزيز جميع أشكال الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أشكال الطاقة الشمسية الحرارية والفلطائية الضوئية وطاقة الكتلة الأحيائية والرياح والطاقة المائية والمدية الجزرية والمحيطية والحرارية الأرضية، يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعترف بأن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن يتيح خيارات مهمة لتوفير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وزيادة إمكانية الحصول على خدمات طاقة حديثة،

وإذ تلاحظ أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيا المتقدمة للطاقة النظيفة يتيح، إضافة إلى زيادة كفاءة إنتاج الطاقة واستخدامها، خيارات يمكن أن تحسن الأحوال البيئية العالمية والمحلية،

وإذ تعترف بإسهامات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتصدي لتغير المناخ الذي يشكل مخاطر وتحديات جسيمة،

---

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تلاحظ أن الطلب العالمي على الطاقة يواصل الازدياد، مع التسليم بأن حصة الطاقة المستمدة من المصادر الجديدة والمتجددة ما زالت منخفضة كثيرا عن إمكاناتها الكبيرة، وإذ تشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تشدد على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد توفير موارد مالية كافية وذات نوعية ملائمة تصل في التوقيت المناسب، وكذلك الحاجة إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل إتاحة استخدام مصادر الطاقة بكفاءة وعلى نطاق أوسع، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تؤكد من جديد أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه ليس من قبيل المغالاة التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بالحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للاستثمار والتمويل المطرد،

وإذ تعترف بأن لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يواصلان الاضطلاع بدور محوري كمنتديين لمناقشة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتنمية المستدامة،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات التي شرعت في سياسات وبرامج تسعى إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، وإذ تعترف بإسهامات المبادرات والمؤسسات الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية في دعم الجهود التي تبذلها البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في هذا الصدد،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى التنفيذ التام لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٤] باعتبارها إطار العمل الحكومي الدولي لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

٣ - **تشدد** على الحاجة إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية، وتأخذ في اعتبارها

(٥) A/62/208.

تنوع الحالات وتباين السياسات الوطنية والاحتياجات المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٤ - **تشدد أيضا** على الحاجة إلى تكثيف أعمال البحث والتطوير لدعم تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، مما سيتطلب زيادة الالتزام بحشد الموارد المالية والبشرية للتعجيل بجهود البحث، من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، حسب الاقتضاء، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية؛

٥ - **تهيب** بالحكومات وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين السعي، حسب الاقتضاء، إلى الجمع بين زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، التي يمكن أن تلبي الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٦ - **تشجع** المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لتعزيز فرص حصول أشد الناس فقرا على الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ولتحسين كفاءة الطاقة والمحافظة عليها باللجوء إلى مزيج من التكنولوجيات المتاحة، مع المراعاة التامة لأحكام خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

٧ - **تهيب** بالحكومات اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأفريقية المبذولة في مجال تشجيع تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وإنتاجها واستخدامها، مع التسليم بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا فيما يتعلق بالحصول على إمدادات وخدمات للطاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها؛

٩ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تطوير واستخدام مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة الجديدة والمتجددة، بجملة وسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية؛

١٠ - **تكرر دعوتها** جميع مؤسسات التمويل ذات الصلة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك مؤسسات التمويل الإقليمية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تواصل، حسب الاقتضاء، دعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المؤاتية للبيئة التي ثبتت فائدتها، مع المراعاة التامة للبنية الإنمائية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية، وأن تساعد في تحقيق معدلات الاستثمار اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة، بما في ذلك خارج المناطق الحضرية؛

١١ - **تلاحظ وتشجع** الأنشطة الجارية ذات الصلة بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٢ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إذكاء الوعي بأهمية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك ضرورة تشجيع مصادر جديدة ومتجددة للطاقة، وبالدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه هذه المصادر في إمدادات الطاقة على النطاق العالمي، وبخاصة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

١٣ - **تشجع** الأمين العام على مواصلة بذل جهوده من أجل تعزيز حشد الموارد المالية، بطريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وتوفير المساعدة التقنية وتعزيز فعالية الأموال الدولية المتاحة حاليا والاستفادة الكاملة منها، من أجل التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

١٤ - **تؤكد** أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المتاحة واستكشاف مصادر إضافية يتطلبان نقل التكنولوجيا ونشرها على نطاق العالم، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، البند الفرعي المعنون ''تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة''.

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧